



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مقالات | 22 تشرين الأول / أكتوبر، 2023

عن الموقف العربي الرسمي من عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان إسرائيلي على غزة

محمد حمشي

محمد حمشي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة - قطر. عمل سابقاً أستاذاً في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية في جامعة أم البواقي في الجزائر. حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة باتنة في الجزائر. نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية باللغتين العربية والإنكليزية في عدد من المجلات العلمية المحكمة.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70، وادي البنات، ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. مقدمة: ما بعد الذهول 1
2. أولاً: المواقف العربية الرسمية المبكرة: قراءة في مصطلحات الخطاب 2
4. 1. ما تردد مراراً 4
4. أ. التعبير عن القلق 4
4. ب. الدعوة إلى ضبط النفس 4
5. ج. الدعوة إلى وقف التصعيد والدعوة إلى وقف أعمال العنف 5
6. د. الدعوة إلى حماية المدنيين ومناشدة المجتمع الدولي 6
7. 2. ما لم يتردد إلا قليلاً أو نادراً 7
7. 3. ما لم يتردد البتة 7
- ثانياً: قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8987: المساواة بين المجرم والضحية، بين
الاحتلال والمقاومة 8
9. خاتمة 9

مقدمة: ما بعد الذهول

باغتت عملية طوفان الأقصى، التي نفذتها المقاومة الفلسطينية فجر 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023، جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطني ما يُعرف بـ "غلاف غزة"، وأذهلت العالم برمته، بما في ذلك الفلسطينيين أنفسهم. وحق للعالم أن يذهل، لأسباب عديدة؛ منها نوعية العملية وأدواتها وتكتيكاتها العسكرية وما تحقق منها من سيطرة على مواقع عسكرية إسرائيلية، ولا مجال لحصر أسباب الذهول هنا. وقد بدأ مشهد عبور المقاومين الفلسطينيين الجدار الفاصل بين قطاع غزة والمستوطنات الإسرائيلية أشبه بمشهد عبور الجنود المصريين خط بارليف الفاصل بين ضفة سيناء الشرقية وضمها الغربية التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967؛ بين العبورين خمسون عامًا لا ينقص منها يوم واحد (6 تشرين الأول / أكتوبر 1973 - 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023). غير أن الذهول لم يكن واحدًا، فقد اتخذ مع مساء اليوم الأول من العملية أشكالًا متباينة.

تحول ذهول دولة الاحتلال الإسرائيلي إلى صدمة جسيمة Psychotrauma؛ وبما هي كذلك، فقد كُتلت دولة الاحتلال الإسرائيلي في البداية وجعلتها عاجزة تمامًا عن التصرف (استمرت سيطرة المقاومة الفلسطينية على مواقع عسكرية إسرائيلية، واستمرت قدرتها على شن هجمات وخوض اشتباكات في عمق المستوطنات أياً ما)، ثم حولتها إلى "وحش جريح وخطير"، بتعبير عزمي بشارة، لتشن حرب إبادة وتطهير ومحو لأحياء سكنية كاملة بمرافقتها، وتسويها بالأرض؛ حرب غير مسبوقة، بلغت حد التخطيط لإبادة جماعية من أجل تطهير شمال غزة من السكان وتهجيرهم نحو جنوبها ثم قصفهم وتصفيتهم وهم يُهجّرون، فضلاً عن مظاهرها القروسطية الفاجرة (Medieval، من القرون الوسطى)، التي بلغت حد قطع المياه والكهرباء؛ لا عن السكان فحسب، بل عن المستشفيات أيضاً، بل إن الأمر وصل حتى إلى قصف المستشفيات نفسها، بمن فيها من مرضى ومسعفين ومسعفين ونازحين إلى ساحاتها ظناً منهم أنها آمنة. وهي بحق قروسطية في الجوهر والمظهر، حيث تتصرف دولة الاحتلال تمامًا مثل مجموعة من قطاع الطرق، متعطشة للقتل (تقتل من أجل القتل)، تُغير على القرية فتمسحها ذبًا وحرقة من على وجه الأرض، على مرأى من العالم. تتصرف دولة الاحتلال وكأن العالم، الذي يرى ويسمع بفضل الإعلام التقليدي والجديد، لا يرى ولا يسمع؛ ونتيجة لذلك، وكما كانت عليه الحال في القرون الوسطى، لا أحد يحمي المعتدي عليه، ولا أحد يحاسب المعتدي.

ثمة ملاحظة نابئ إلا تسجيلها هنا رغم أنها لا صلة لها بموضوع هذه المقالة، وهي تتعلق بمقولة باتت سائدة فحواها أن شراسة ردة فعل دولة الاحتلال إنما يفسرها (وبالنسبة إلى البعض يبررها) الإذلال الذي تعرضت له في إثر عملية طوفان الأقصى؛ ومن ثم فهي تفعل ما تفعله لاستعادة هيبتها، محلياً ودولياً. وهذا تفسير غير كافٍ. إن ما يفسر الأمر برمته هو أن دولة الاحتلال دولة احتلال (استيطاني للدقة) بالهوية والسلوك، فهذا ما هي عليه، وهذا ما تفعله بوصفها دولة احتلال. هل ارتكبت فرنسا الاستعمارية (الاستيطانية) ما ارتكبه من فظاعات في الجزائر، من سياسة أرض محروقة وإبادة جماعية ومطارق ومحتشات وتهجير قسري، سعياً لاستعادة هيبة مهدورة، محلياً أو دولياً؟ كلاً! بل لأنها لم تكن إلا دولة احتلال استيطاني. ونعود الآن إلى تحولات حالة الذهول التي أعقبت عملية طوفان الأقصى.

تحول ذهول الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية عمومًا، مع استثناءات نادرة، إلى حالة جنون Insanity؛ وبما هو اختلال عقلي وفقدان كامل لوظائف الإدراك والتمييز والتذكر وغيرها، فقد دفع بالغرب نحو هاوية أخلاقية لا قعر لها، فخلا فجأة مُعجمه من كل ما له صلة، قريبة أو بعيدة، بمبادئ "القانون الدولي (الإنساني)"، أو "عملية السلام في الشرق الأوسط"، أو "التهدئة وضبط النفس"، واقتصر على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، وفي أن يكون ردها "سريعاً وحاسماً وكاسحاً"، وشيطنة المقاومة الفلسطينية وتسمية عملياتها

إرهاباً لا يختلف عن إرهاب 11 سبتمبر 2001. تعطلت وظيفة الإدراك والتمييز في العقل الغربي الرسمي، فصار لا يميز بين الفعل ورد الفعل في الاستجابة لعملية طوفان الأقصى، فعزلها أولاً وأخيراً عن سياق الاحتلال (للدقة مرة أخرى، الاستعمار الاستيطاني)، ثم عزلها عن سلسلة ممتدة من الأفعال وردود الأفعال، حلقتها الأولى وأصل الفعل الأول فيها نكبة 1948، ثم عزلها عن سياقها الأقرب بوصفها ردة فعل مباشرة على انتهاكات الاحتلال، جيشاً ومستوطنين، خلال فترة ما يسمى عيد العرش اليهودي (29 أيلول / سبتمبر – 6 تشرين الأول / أكتوبر 2023). ومن ناحية أخرى، تعطلت وظيفة التذكر في العقل الغربي، فنسي تمامًا ما أقامه ولم يقعه من الدنيا رداً على العدوان الروسي على أوكرانيا، فصار التأييد، الذي سبق أن حشده لمصلحة أوكرانيا المحتلّة ضد الاحتلال الروسي، هذه المرة وعلى نحو أوسع وأشد فظاظة، لمصلحة الاحتلال الإسرائيلي ضد فلسطين المحتلة.

وتحوّل ذهول الموقف العربي الرسمي إلى حالة ارتباك حادة Disorientation؛ وبما هو فقدانٌ للقدرة على الوعي بهوية الذات ومكانها وزمانها في العالم حوالها، فقد اضطربت مواقف الدول العربية فرادى من عملية طوفان الأقصى، وتباينت. ليس موضوعنا هنا رصد هذا التباين من خلال تصنيف المواقف من العملية، فالتصنيف في حد ذاته يفقد معناه في غياب أي موقف مؤيد لتنفيذ العملية، وهو أمرٌ متوقع على كل حال؛ وبذلك تفقد مصفوفة التصنيف المعتادة في مثل هذه الحالة جدواها، كأن نقول مثلاً إن ثمة من يؤيدها ومن يرفضها ومن يتحفظ عليها. تعاقبت بياناتٌ وتصريحاتٌ رسمية من دول عربية، وهي متاحة على مواقع وزارات الخارجية ووكالات الأنباء الرسمية أو المواقع الإخبارية؛ ولن نستعرضها هنا. ما يهمنا هو فحص حالة الارتباك في المواقف العربية الرسمية، بصيغة الجمع، من عملية طوفان الأقصى، ثم ما آلت إليه موقفاً عربياً رسمياً، بصيغة المفرد، مما أعقب العملية من عدوان إسرائيلي على غزة. وهو موقفٌ تشكّل في القرار 8987 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية.

لتشخيص حالة الارتباك في الموقف العربي الرسمي بوصفها فقداناً من يمسون بزمام السلطة في الدول العربية الوعي بهويتهم وموقعهم واللحظة التي يشهدونها، لا بد من مقارنة مواقفهم المعبر عنها خطابياً بثلاثة مواقف رئيسة على الأقل: الموقف الشعبي العربي، المعبر عنه عفوياً على الوسائط ثم في المظاهرات والوقفات الشعبية لاحقاً؛ والموقف الإسرائيلي نفسه، المعبر عنه خطابياً وعسكرياً؛ والموقف الغربي الرسمي، المعبر عنه خطابياً وسياسياً وإعلامياً، بل عسكرياً أيضاً في حالة الولايات المتحدة. ولا تتطلب مقارنة كهذه جهداً شاقاً لملاحظة أن الخطاب الرسمي الذي عكسته بيانات الممسكين بزمام السلطة في الدول العربية، مع أنهم لم يكن متوقعاً منهم تأييد عملية طوفان الأقصى، لأسباب ليس هذا مكانها، ابتعد عن الموقف الشعبي العربي - الذي رأى في العملية انتصاراً للمقاومة والصمود الفلسطينيين ورسالة أمل للقضية الفلسطينية - واقترب أكثر فأكثر من الموقف الغربي الرسمي الذي رأى فيها "عملية" "إرهابية" شنها "مسلحون" على "مدنيين" في "إسرائيل"؛ ذلك أنها إن لم توسم في الخطاب العربي الرسمي بالإرهاب، فإنها لم تتعرض للتنديد كما هو الشأن في بيانات بعض الدول العربية؛ إذ قدّمت على أنها قاذحٌ لعملية "تصعيد" تقتضي "التهدئة" و"ضبط النفس" من "كلا الجانبين". وواقع الحال أن "إدانة قتل المدنيين من الجانبين" يُعد، نتيجةً لذلك، إدانةً لعملية طوفان الأقصى نفسها.

أولاً: المواقف العربية الرسمية المبكرة: قراءة في مصطلحات الخطاب

نميز بين المواقف العربية الرسمية فرادى والموقف العربي الرسمي الذي نقصد به الموقف السائد. وكما أشرنا آنفاً، لن نستعرض المواقف العربية الرسمية من عملية طوفان الأقصى موقفاً في إثر موقف. وبدلاً

من ذلك، سنعتمد على حساب تردد العبارات في البيانات الرسمية المعبّرة عنها. وتسمح لنا هذه الأداة برصد الأنماط الخطابية التي تردت مرارًا، أو لم تتردد إلا قليلاً أو نادرًا، أو لم ترد البتة، في نصوص البيانات الرسمية، من دون التوقف عند تصنيف المواقف بحسب الدولة؛ ومن شأن هذا أن يساعدنا في تعقب المسار نحو قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8987 الذي صدر بعد عملية طوفان الأقصى، وما تلاها من عدوان إسرائيلي غير مسبوق على غزة، بأربعة أيام. لكن الأهم من ذلك هو أن رصد تردد العبارات يسمح لنا أيضًا بتأمل مكونات الخطاب العربي الرسمي وما يسوده من لغة ومصطلح.

تشمل مدونة البيانات الرسمية، التي سنحلل تردد العبارات في نصوصها، البيانات التي صدرت، خلال يومي 7 و8 تشرين الأول/ أكتوبر، عن مصر وتونس والجزائر ولبنان وسورية والأردن والمغرب وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والعراق. وقد حددنا، من خلال قراءة النصوص، مجموعة من العبارات الدالة على الموقف من عملية طوفان الأقصى، ثم قمنا بحساب ترددها يدويًا. هذه العبارات وعدد مرات ترددها هي: التعبير عن القلق (7 مرات)؛ الدعوة إلى ضبط النفس (7 مرات)؛ التوسل بالمجتمع الدولي (6 مرات)؛ الدعوة إلى وقف التصعيد (6 مرات)؛ الدعوة إلى حماية المدنيين (5 مرات)؛ تحميل إسرائيل المسؤولية (4 مرات)؛ الإشارة إلى الاحتلال (4 مرات)؛ الدعوة إلى وقف أعمال العنف (3 مرات)؛ الإشارة إلى الاعتداء على المقدسات (مرتان)؛ الإشارة إلى ممارسات الاحتلال الاستفزازية (مرة واحدة)؛ الإشارة إلى التمييز العنصري (مرة واحدة)؛ الإشارة إلى الحصار (مرة واحدة). وقد مثلنا أنماط التردد هذه في سحابة عبارات.

سحابة عبارات تمثل تردد العبارات الرئيسية في البيانات العربية الرسمية في إثر عملية طوفان الأقصى



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام موقع wordclouds.com، استنادًا إلى مدونة البيانات الرسمية لعدة دول عربية.

1. ما تردد مراراً

أ. التعبير عن القلق

غلبت على البيانات العربية الرسمية عباراتٌ تفيد "التعبير عن القلق" بشأن "تطورات الأوضاع" في قطاع غزة. وهي عبارة غالباً، إن لم يكن دائماً، ما يستعملها الأمناء العامون للأمم المتحدة. يعبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه بشأن الأزمات الدولية لأن دوره يكمن في "لفت انتباه مجلس الأمن الدولي إلى أي قضية يرى أنها تهدد السلم والأمن الدوليين" (المادة 99، ميثاق الأمم المتحدة)، وهو بمجرد أن يستعمل عبارة "نعرب عن قلقنا بشأن كذا وكذا" إنما "يلف انتباه" مجلس الأمن، والمجتمع الدولي قاطبةً، إليه؛ في حين أنه لا يملك سلطة القرار باسم الأمم المتحدة لاتخاذ موقف من قضية ما والتعبير عنه. وقبل كل ذلك، الأمم المتحدة نفسها منظمةٌ ما بين حكوماتية Intergovernmental، لا سلطة لها مستقلة عن الدول الأعضاء؛ لا في اتخاذ القرار، ولا في تنفيذه. وبُنِيَ القرار ودينامياته في الأمم المتحدة معروفة، خاصة حق أعضاء مجلس الأمن الدائمين في نقض القرارات. أما من يملك سلطة القرار والتعبير عنه وتنفيذه، فهي الدول ذات السيادة. لذلك، فإن "التعبير عن قلق الدولة"، مثلما ورد في البيانات العربية الرسمية، لغةٌ غريبةٌ عن خطاب الدولة. ويكفي، في هذا الصدد، مقارنة لغة البيانات الرسمية الصادرة عن دول غربية، كبرى وصغرى، بلغة البيانات الرسمية العربية حتى نلاحظ أن الأولى عبرت عن موقف واضح وحاسم لا يقبل التأويل، داعم لدولة الاحتلال، ويدين عملية طوفان الأقصى، في حين خلت الأخيرة من أي تعبير عن أي موقف، عدا مرتين تردد التعبير فيهما عن "الوقوف مع الشعب الفلسطيني".

ب. الدعوة إلى ضبط النفس

ترددت "الدعوة إلى ضبط النفس" بالقدر نفسه الذي تردد به التعبير عن القلق (7 مرات). قد يلتبس، في الوهلة الأولى، إن كانت هذه الدعوة موجهة إلى دولة الاحتلال، أو إلى دولة الاحتلال وقيادات المقاومة الفلسطينية معاً. لكن لو حسبنا التناسب بين تردد "الدعوة إلى ضبط النفس" وتردد عبارة "كلا الجانبين" (وفي أحد البيانات "جميع الأطراف"، و"من أي جهة كانت" في بيان آخر)، لتبيّن أن الدعوة إلى ضبط النفس موجهة إلى دولة الاحتلال والمقاومة الفلسطينية على حد سواء. قد تكون كثافة ورود هذه العبارة مفهومة في سياق المخاوف من مصير العدد الكبير من الأسرى (في خطاب المقاومة، أو الرهائن في بعض الخطابات الأخرى الرسمية وغير الرسمية)، الذين وقعوا في أيدي المقاومة أثناء عملية طوفان الأقصى، ومنهم مدنيون ومنهم أجانب غير إسرائيليين، لكن المكافأة بين الطرفين ودعوتهما إلى ضبط النفس وكأنيهما نظيران غير مفهوم البتة. ومفهوم أيضاً أن يعزل الخطاب الغربي الرسمي مصطلح "ضبط النفس" عن سياقه، فهو في الأصل يعزل عملية طوفان الأقصى، والمقاومة برمتها، عن سياقها؛ وهذا عموماً يدين الخطاب الغربي بأشكاله، السياسي والإعلامي، بل المعرفي أيضاً. لكن غير المفهوم، كذلك، أن ينساق الخطاب العربي الرسمي خلف نظيره الغربي بلا روية.

ليس ضبط النفس Restraint مجرد لفظ لغوي، بل هو مصطلح سياسي له سياق نشوئه واستعماله، ولا ينبغي عزله عن هذا السياق. ظهر المصطلح في حقبة الوفاق الأوروبي Concert of Europe في النصف الأول من القرن التاسع عشر؛ ومعناه، من بين أمور أخرى ليس هذا المقام التوسع فيها، أن تمتنع

القوى الكبرى حينئذ عن سلوك انتهاز الفرص للتوسع ترابياً (ما سمي في ذلك الوقت الانتهازية الترابية Territorial Opportunism)، وقد استلهم باحثون المفهومَ للمحاكاة بأن على الولايات المتحدة، بوصفها القوة العظمى القائمة، إذا كانت تروم استقرار النظام العالمي، ممارسة ضبط النفس من خلال، على سبيل المثال، منح القوى الصاعدة الاعتبار الذي يتناسب مع قوتها المتزايدة، والامتناع عن التعامل مع المصالح الأميركية بوصفها أولوية دائمة والتخلي عن الانتصارات السياسية القصيرة الأمد على حساب الآخرين. هذا هو ضبط النفس في سياقه: إلزام الطرف الأقوى نفسه بتقييد سلوكه نحو الطرف الأضعف بما يتناسب ومطالب الأضعف بالاعتراف والحق في الوجود، وليس كما صار يفهم بوصفه التزام الطرفين معاً "التهدئة" و"الحكمة" و"التعقل" وغير ذلك مما لا يمتُّ بصلة إلى سياق الصراع على الوجود في حد ذاته، بين احتلال استيطاني وحشي وحركة مقاومة صامدة تمثل شعباً يكافح يومياً من أجل البقاء، فضلاً عن استعادة أرضه وحقوقه. ويبدو جلياً أن الخطاب الرسمي العربي إنما يدعو المقاومة الفلسطينية إلى "ضبط النفس" و"التعقل" من دون تعقل (أي إدراك) ما يعنيه "ضبط النفس" وما لا يعنيه.

ج. الدعوة إلى وقف التصعيد والدعوة إلى وقف أعمال العنف

بفارق مرة واحدة، ترددت "الدعوة إلى وقف التصعيد" (وهذه تشبه عبارات "الدعوة إلى وقف أعمال العنف" التي ترددت 3 مرات)، وينطبق عليها التناسب الذي أشرنا إليه مع عبارة "كلا الجانبين". والواقع أن استخدام مصطلح "وقف التصعيد" نفسه يضيفي شرعية على تسمية الأعمال العسكرية المتبادلة بين دولة الاحتلال وفصائل المقاومة حرباً. ويسري ذلك أيضاً على تسميتها حرباً "غير متماثلة" Asymmetric كما يطغى على التحليلات العسكرية، العربية وغير العربية. لن نتوقف هنا عند المفهوم؛ لا بسبب حدود مساحة المقالة، بل لأن البدهة تقتضي التركيز على الفترات الأطول مما يسمى الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بدلاً من التركيز على الفترات القصيرة والمحدودة التي تردُّ فيها المقاومة الفلسطينية على سلسلة لا تتوقف من الاعتداءات الإسرائيلية، على نطاق يومي، ليس فيها تمييز بين المدني والعسكري؛ لا في تعريف من يعتدي ولا في تعريف من يُعتدى عليه. ونفتح هنا قوساً للإشارة إلى تهافت مقولة أن الصراع في الشرق الأوسط بدأ صراعاً إسرائيلياً - عربياً ثم تحوّل، بعد موجة التطبيع الأولى، إلى صراع إسرائيلي - فلسطيني؛ وكأن ديناميات الصراع ظلت نفسها، وما تغير هو أطرافه. إن الاستخدام المكثف لمصطلح "وقف التصعيد" في سياق مقاومة الاحتلال الاستيطاني لهو إضفاءً للشرعية، خطابياً، على تعريف العدوان الإسرائيلي بوصفه حرباً غير متماثلة، لكن ذلك ليس مع مجموعات مقاومة مسلحة، بل على شعب أعزل يُؤوي "مجموعات" أو "ميليشيات" "إرهابية"؛ وهذا هو تعريف الحرب غير المتماثلة، أو على الأقل الشكل الذي يُستدعى، من بين أشكالها، لتسمية ما تفعله دولة الاحتلال الإسرائيلي (في الخطاب الإسرائيلي والغربي عموماً).

ومهما جرى تبيين قدرات المقاومة الفلسطينية وقدرتها على إلحاق الأذى بالعدو المحتل (يفعل البعض ذلك على سبيل الفخر بالمقاومة نفسها، والبعض الآخر على سبيل التعجب من قدرتها على تطوير قدراتها رغم حصار العدو وخذلان الصديق)، فإن ذلك لا يرقى البتة إلى مستوى تسميته "تصعيداً"، ثم المساواة بين تصعيدها وتصعيد دولة الاحتلال، جيشاً ومستوطنين. ويكفي أن نسوق هنا اقتباساً وجيزاً من مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في خضم "معركة سيف القدس" في عام 2021؛ إذ يقول: "لم نشهد تصعيداً بهذه الشدة من قبل، إذ تتواصل الغارات الجوية على قطاع غزة المكتظ بالسكان، وتصل الصواريخ إلى مدن كبيرة في إسرائيل. ونتيجة لذلك، نرى أطفالاً يفقدون أرواحهم. لقد أصبح الوصول إلى المستشفيات والبنى التحتية

الحيوية الأخرى في غزة معقدًا للغاية بسبب الغارات الجوية المستمرة والأضرار الجسيمة التي لحقت بالطرق والمباني. يجب على الأطراف المؤثرة والفاعلة ميدانيًا إيقاف جولة التصعيد هذه. إن القواعد والقوانين واضحة لا لبس فيها: يجب ضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات. لكن ليس هذا ما نشهده” (التشديد من إضافتنا). هذا مجرد نموذج لخطابٍ، يفترض فيه الحياد، يسعى جاهدًا لإثبات وجود ”تصعيد“ بين ”طرفين“، فيخونه التعبير؛ لا بسبب عوز الدال اللغوي، بل بسبب عوز المدلول في حد ذاته. طبعًا، ما كان متوقعًا من دولة الاحتلال في أعقاب عملية طوفان الأقصى، وما حدث حقًا، كان أسوأ كثيرًا مما شهده قطاع غزة في عام 2021 وقبله، لكن الخطاب الرسمي العربي ظل يسمي فعل الاحتلال الغاشم وردة فعل المقاومة المحدودة ”تصعيدًا“ من ”كلا الجانبين“ ويدعو إلى وقفها، تماهيًا مع الموقف الغربي نفسه.

د. الدعوة إلى حماية المدنيين ومناشدة المجتمع الدولي

من بين العبارات التي تردت أيضًا على نحو ملاحظ ”الدعوة إلى حماية المدنيين“. هنا، تباينت الإحالة بين إحالة إلى المدنيين الفلسطينيين وإحالة إلى ”المدنيين من كلا الجانبين“ أو ”من أي جهة كانت“. لم يكن واضحًا في جل البيانات، التي ذكرت حماية الفلسطينيين/ الشعب الفلسطيني، إن كانت الدعوة تحيل إلى دولة الاحتلال أو المجتمع الدولي (باستثناء بيان واحد فحسب)، لكن علينا التوقف عند الإحالة الأولى؛ أي مطالبة دولة الاحتلال وجيشه بحماية المدنيين. يستند هذا الخطاب إلى اعتبار إسرائيل ”السلطة القائمة بالاحتلال“، بحكم الأمر الواقع، وبحكم القانون الدولي؛ إذ تنص المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة (عام 1949)، على سبيل المثال، على أن المدنيين ”يجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد“. لا مجال للتوسع هنا، ولا جدوى منه، لا في سبر ما يترتب عن وضع المدنيين تحت ”سلطة قائمة بالاحتلال“، ولا في رصد تاريخ انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي لكل ذلك، والتي باتت بعد عملية طوفان الأقصى تتقهقر يومًا بعد يوم إلى ممارسة قروسطية، حيث لا أعراف ولا قوانين ولا أنظمة. وبناءً عليه، فإن استمرار الخطاب الرسمي العربي في تسمية دولة الاحتلال ”سلطة قائمة بالاحتلال“ استحضارًا للقانون الدولي الإنساني لا معنى له، بل هو تماهي مع خطاب المنظمات الدولية المغلوبة على أمرها، وحتى القوى الغربية التي سكت بنفسها هذا القانون داسته بالنعال وهي تحت الخطى نحو إطلاق يد جيش الاحتلال في قطاع غزة.

لن نعلق على الدعوة إلى ”حماية المدنيين من كلا الجانبين“، ففيها من البلاد ما يفضحه نص المادة 59 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه ”يجب على أطراف النزاع، في كل الحالات، أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لتسهيل وحماية حركة السكان المدنيين الذين يرغبون في مغادرة منطقة النزاع أو الوصول إلى منطقة أخرى“. فأى ”جانب فلسطيني“ يُطلب منه ذلك؟ وفي أي ظروف؟ أما إذا كان الأمر يتعلق بـ ”الأسرى المدنيين“ بين أيدي المقاومة، فهؤلاء باتوا كما رأينا جزءًا من مجموع مدنيي قطاع غزة الذي استهدفتهم دولة الاحتلال بغارات إبادة على رؤوس الجميع. وأما عبارات ”التوسل بالمجتمع الدولي“، التي وردت بقدر ما وردت عبارات الدعوة لوقف التصعيد (6 مرات)، فليست هي الأخرى في حاجة إلى تعليق، إلا إذا كان المجتمع الدولي الذي يعرفه من يمسون بزمام السلطة في الدول العربية غير الذي نعرفه نحن، بل غير الذي يُعرّف نفسه بنفسه بوصفه مفهومًا جديًا من حيث التمثيل (من يمثله؟) وفعالية معاييرها (من يُنفذها؟ وعلى من يُنفذها؟). لقد أشار نوعم تشومسكي في تعليق على إفلات الولايات المتحدة وإسرائيل من العقاب، إلى أن ما يسمي المجتمع الدولي إنما يُستخدم للدلالة على الولايات المتحدة وحلفائها وزبائنها، ومن ليس كذلك، فهو لا يمثل المجتمع

الدولي. فهل يقصد من يمسكون بزمام السلطة في الدول العربية بالمجتمع الدولي كولومبيا التي طردت سفير دولة الاحتلال احتجاجاً على عدوانها على قطاع غزة؟

2. ما لم يتردد إلا قليلاً أو نادراً

حملت أربع بيانات فقط دولة الاحتلال مسؤولية الخسائر البشرية، من قتل وجرح وأسرى، التي فُني بها جيش الاحتلال ومستوطنوه في أثناء تنفيذ عملية طوفان الأقصى. وترددت بالقدر نفسه (4 مرات) الإشارة إلى "الاحتلال" الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. ومع أن الإشارة إلى الاعتداءات الإسرائيلية القريبة على المقدسات في المسجد الأقصى ترددت مرتين فقط، فإنها تذكر بأن عملية طوفان الأقصى كانت ردة فعل، وأن أصل الفعل هو الاحتلال الاستيطاني وممارساته الاستفزازية، سواء القريبة أو البعيدة المتراكمة. وردت الإشارة إلى "ممارسات الاحتلال الاستفزازية" مرة واحدة، و"تمادي الاحتلال في سياسة التجبر واضطهاد الشعب الفلسطيني الباسل" مرة واحدة، والإشارة إلى "التميز العنصري" مرة واحدة، والإشارة إلى "الحصار" مرة واحدة أيضاً. وبسبب قلة تردد هذه العبارات، فهي لا تظهر واضحة في سحابة العبارات في الشكل الذي أوردناه ("سحابة عبارات تمثل تردد العبارات الرئيسة في البيانات العربية الرسمية"). لقد مثلت هذه العبارات استثناءً، محمودةً مع أنه محدود، في الخطاب الرسمي العربي الذي تشكّل بشأن عملية طوفان الأقصى. كانت هذه العبارات والإشارات ضروريةً لصيانة جوهر القضية الفلسطينية والإبقاء عليها في سياقها الصحيح بوصفها قضية صراع وجودي بين احتلال استيطاني توسعي غاشم وشعب محتل مقاوم يتعرض للتهجير والإنكار والتصفية، قتلاً وحصاراً وتشريدًا، منذ سبعة عقود، من دون أن يلوح في الأفق أي موقف إقليمي أو دولي لوقف كل ذلك.

3. ما لم يتردد البتة

لم يعد الخيار العسكري خياراً عربياً، ولا التهديدُ به. ومن دون الخوض في الجدل، الذي يفتقر إلى البيانات، بشأن مصادر الدعم الذي تتلقاه فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، يبدو أن خيار دعم فصائل المقاومة بالسلاح للتأثير في "ميزان القوة" بينها وبين قوات الاحتلال الإسرائيلي لم يعد خياراً عربياً كذلك، ولا التهديدُ به أيضاً. لم يكن متوقعاً أن يرد أي من ذلك في أي بيان من البيانات الرسمية العربية، ولسنا في حاجة إلى التذكير بما آل إليه النظام الإقليمي العربي خلال العقد الأخير، بسبب الحروب الأهلية التي تدهورت إليها بعض بلدان الربيع العربي، والثورات المضادة، وتسارع الموجة الثانية من التطبيع العربي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

ثمة موضوعات عديدة كان من المنتظر أن تتردد في البيانات الرسمية العربية فرادى، لكنها لم ترد البتة. فقد خلت مثلاً من أي قرار أو تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة الاحتلال بالنسبة إلى الدول المطبّعة، أو وقف مسار التطبيع بالنسبة إلى الدول المنخرطة في مفاوضات للتطبيع. لماذا التطبيع؟ لأنه مثل عاملاً ميسراً ومشجعاً للانتهاكات الأخيرة التي ارتكبتها دولة الاحتلال، جيشاً ومستوطنين، في المسجد الأقصى، بما في ذلك المضي قُدماً في فرض مشروع تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، والتي جاءت عملية طوفان الأقصى ردة فعل مباشرة عليها.

لم يرد أيضاً أي تعليق على الدعم الغربي المطلق وغير المشروط لدولة الاحتلال، بما في ذلك الدعم العسكري والسياسي والإعلامي. وحتى حينما يتعلق الأمر بمناشدة المجتمع الدولي، دولاً ومنظمات دولية،

للتدخل لحماية الشعب الفلسطيني، كما رأينا آنفًا، لم ترد أي إشارة إلى الدعوة لتنسيق عربي، خاصة بين الدول الوازنة إقليميًا، للضغط على القوى الكبرى أو مجلس الأمن، ولا حتى لتنسيق عربي من أجل رفع الحصار الوحشي على قطاع غزة. وقد انعكس غياب ما يشبه كل ذلك من البيانات الرسمية العربية المبكرة بشأن عملية طوفان الأقصى على مستويين: مستوى الخطاب العربي الذي تجسد في قرار مجلس جامعة الدول العربية بعدها بأربعة أيام، ومستوى الفعل العربي الذي تلاه.

ثانيًا: قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 8987: المساواة بين المجرم والضحية، بين الاحتلال والمقاومة

يتضح الآن أن نص قرار مجلس جامعة الدول العربية، الذي انعقد على المستوى الوزاري في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ردد أنماط اللغة والمصطلح نفسها التي رصدناها في البيانات الرسمية الصادرة عن الدول العربية فرادى؛ بدءًا بالفصل، في الديباجة، بين ما سُمي “التصعيد الخطير” “في القطاع ومحيطه” و”العدوان على غزة”، فالأول يخص دولة الاحتلال والمقاومة على حد سواء، في حين يخص الثاني دولة الاحتلال. وتؤكد هذا في الفقرة الأولى، حيث نصت على “دعوة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، والتحذير من التداخيات الإنسانية والأمنية الكارثية”. وهكذا، تحمّل المقاومة أيضًا جزءًا من مسؤولية تداعيات التصعيد. أما الفقرة الثانية فقد جاءت أشد صراحةً، حيث “أدانت” “قتل المدنيين من الجانبين واستهدافهم وجميع الأعمال المنافية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتأكيد على ضرورة حماية المدنيين، انسجامًا مع القيم الإنسانية المشتركة والقانون الدولي، وعلى ضرورة إطلاق سراح المدنيين وجميع الأسرى والمعتقلين”.

يُعد ذلك، بحق، إدانةً صريحةً لعملية طوفان الأقصى، وإدانةً ضمنيةً للمقاومة الفلسطينية، فضلًا عما انطوت عليه من مساواة محضة بين الاحتلال والمقاومة؛ ومن ثمّ بين إجرام الاحتلال الإسرائيلي، بوصفه احتلالًا استيطانيًا، من اضطهاد ومصادرة للأراضي وتهجير وحصار وإبادة وتطهير من جهة، والشعب الفلسطيني، الذي يمثل حاضنة المقاومة المسلحة والذي تستمد منه شرعيتها، بوصفه الضحية من جهة أخرى. تحفظت أربع دول عن مضمون هذه الفقرة تحديدًا، لكن القرار صدر من دون أي تصويت بالرفض أو امتناع عن التصويت. وسُجّلت التحفظات في هامش القرار.

فضلاً عن ذلك، نص القرار في فقرته الثامنة على “التأكيد على ضرورة إحياء العملية السلمية وإطلاق مفاوضات جادة بين منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وإسرائيل لتحقيق السلام العادل، والتحذير من أن استمرار غياب آفاق سياسية حقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل لن يؤدي إلا إلى تكريس اليأس وتأجيج الصراع وتقوية التطرف وزيادة التوتر والعنف، وانهيار الثقة بالعملية السلمية سبيلًا إلى حل الصراع، وتحقيق الأمن والاستقرار لجميع دول المنطقة وشعوبها”. وفي ذلك دعوة صراح لتصفية مشروع المقاومة الفلسطينية المسلحة، وكأن يد دولة الاحتلال ممدودة للسلام مع منظمة التحرير الفلسطينية، “الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني” (لكنها – وهذا من المفارقة - تقمع المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة الغربية المتعاطفين مع أشقائهم في قطاع غزة)، وبقيّة فصائل المقاومة المسلحة تشوش عليها؛ فكأن السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنجبتها مفاوضات أوصلو تطل

على "أفق سياسي للسلام العادل" مع دولة الاحتلال، لا يعوزه إلا "إحياء العملية السياسية وإطلاق مفاوضات جادة" معها. ولن نتوقف عند نسبة "التطرف" و"العنف" إلى "جميع الأطراف"، فقد أشرنا إلى ذلك آنفاً.

تنص مبادرة السلام العربية (عام 2002) صراحة على "قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل" في مقابل "انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن 242 و338 واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية". وما زالت الدول العربية تقول إنها "متمسكة" بالمبادرة العربية، لكن موجة التطبيع الأخيرة وهذا الخطاب بشأن المقاومة، الذي تضمنه القرار رقم 8978، من شأنهما أن يرسماً أفقاً قاتماً للالتزام العربي بالقضية الفلسطينية، وكأن الدول التي طبّعت، أو على وشك التطبيع، مع دولة الاحتلال إنما تقول للفلسطينيين بلسان الحال: عليكم بحل قضيتكم بالمفاوضات مع إسرائيل، أما نحن فلن ننتظر حل قضيتكم لنطبّع علاقاتنا معها. كلٌّ لنفسه! وهكذا، يتحول الالتزام العربي بحل القضية الفلسطينية Resolution إلى مساعٍ لتصفيتها Dissolution؛ وكأنها ضرس يراود المرء ألمه، ثم يتلاشى ألمه في العلاج، فيروم خلعه.

وحين اتضح، لاحقاً، أن ما تخوضه قوات الاحتلال الإسرائيلي حرباً إبادة جماعية على قطاع غزة بهدف التهجير، فضلاً عن حصار تجويع وتعطيش قذر، لم تتكثف المواقف العربية الراضة للتهجير على إنقاذ سكان غزة من الحصار والعدوان، والاحتلال في المقام الأول، بل تكثفت في رفض تهجير الفلسطينيين إلى دول الجوار. واستمعنا إلى تصريح صريح قيل فيه: "إذا كانت ثمة فكرة للتهجير، فهناك صحراء النقب في إسرائيل. يمكن نقل الفلسطينيين إليها إلى أن تنتهي إسرائيل من مهمتها المعلنة في تصفية المقاومة في القطاع، ثم تعيدهم إن شاءت". يشارك الفلسطينيون، من دون شك، دول الجوار رفض التهجير والنزوح، ما يعني بالنسبة إليهم نكبةً على نكبة، لكن هذا الخطاب الرسمي العربي يبعث على مخاوف متعلقة بأولويات الذين يمسون بزمام السلطة في دول الجوار الفلسطيني وغيرها من الدول العربية. ولا ينبغي أن يصدروا هذا الانطباع المتمثل في أن استقرار المنطقة يتوقف على ألا يجري تهجير الفلسطينيون إلى دول الجوار، أما الفلسطينيون أنفسهم فهم متروكون لمصيرهم في أيدي "السلطة القائمة بالاحتلال"؛ وهنا، فقط، يمكن فهمهم من يمسون بزمام السلطة في الدول العربية لمصطلح السلطة القائمة بالاحتلال.

خاتمة

حاولنا في هذه المقالة تقديم قراءة في المواقف العربية الرسمية، فرادى، من عملية طوفان الأقصى؛ والموقف العربي الرسمي مما تلاها من عدوان إسرائيلي غير مسبوق على قطاع غزة، والذي تشكّل في قرار مجلس جامعة الدول العربية 8987. وقد تبين أن هذا القرار، الذي يساوي بين الاحتلال والمقاومة، يتماهى مع الموقف الغربي الرسمي الذي يتجه نحو إطلاق أيدي الاحتلال الإسرائيلي الباطشة في قطاع غزة وتصفية المقاومة الفلسطينية. ربما يتخلل هذه القراءة بعض الانفعالية، لكن ما يُسوِّغها هو استبداد الشعور بأن الشعب الفلسطيني في غزة لم يُترك وحيداً فحسب، بل تُرك لمصير قائم بين يدي قوات احتلال غاشم أيضاً. ويمكن فهم تصفية القضية الفلسطينية من وجوه عدة. وإذا كانت عملية طوفان الأقصى، وما تلاها من عدوان إسرائيلي، قد ضخت دماءً جديدة في جسد القضية الفلسطينية، فلسطينياً وعربياً وعالمياً، فإن الخطاب الرسمي العربي، مع استثناءاتٍ تُحفظ ولا يقاس عليها، وفي ظل الدعم الغربي الرسمي المطلق للاحتلال الإسرائيلي، إنما يساهم في نزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية، وإطلاق يد "القوة القائمة بالاحتلال" في الأراضي المحتلة وسكانها. وهذا وجه من وجوه تصفية القضية الفلسطينية ترتعد له فرائص المرء وأوصاله.